

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨١ لسنة ١٩٨٦

بتخصيص قطع أراض فضاء لإقامة محطات محولات الكهرباء
اللازمة لمشروعات القوات المسلحة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون المدني ؛

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ؛

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ بشأن قواعد التصرف فى الأراضى والعقارات التى تخليها القوات المسلحة وتخصيص عائدها لإنشاء مدن ومناطق عسكرية بديلة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تخصيص قطع الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة الكائنة بمحافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية البالغ مساحتها ١٧٥٠٠ متر مربع (سبعة عشر ألفاً وخمسمائة متر مربع) المبين حدودها ومعالمها بالرسومات الخمسة المرفقة لإقامة محطات محولات كهرباء وخطوط تغذية لصالح مشروعات القوات المسلحة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٦ (٢٠ فبراير سنة ١٩٨٦)

حسنى مبارك

مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٨١ لسنة ١٩٨٦
في شأن تخصيص قطع أراض فضاء لإقامة محطات كهرباء عليها
لمشروعات القوات المسلحة

١ - ترتبط مشروعات الخطة الخمسية للقوات المسلحة أساساً بتوفير الطاقة الكهربائية اللازمة لها وتتمثل هذه المشروعات أساساً في إنشاء المدن العسكرية والمستشفيات العسكرية ومباني القيادات والإدارات ومناطق التجنيد وغيرها وفي هذا الصدد تتعاون القوات المسلحة مع وزارة الكهرباء لتقوم هذه الأخيرة بإمداد هذه المشروعات بالكهرباء اللازمة لها وقد سبق - قبل صدور القرار الجمهوري رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ في شأن قواعد التصرف في الأراض والعقارات التي تخفيها القوات المسلحة وتخصيص عائداتها لإنشاء مدن عسكرية بديلة - أن خصصت القوات المسلحة الأرض اللازمة لوزارة الكهرباء في دهبور وتم إنشاء محطة محولات عليها لتغذية المدينة العسكرية بدهبور بالطاقة اللازمة لها واستغلال باقى طاقة المحطة للمناطق السكنية المدنية المحيطة بدهبور

٢ - وعندما تقرر أن تتولى القوات المسلحة المشاركة في حل مشكلة الإسكان لأفرادها مساهمة منها في تخفيف العبء عن الدولة في هذا المجال فقد تمت الدراسة المبدئية لهذا المشروع على أساس قيام وزارة الكهرباء والهيئات التابعة لها بتوفير مصادر الطاقة لها حيث إنها مشروعات تعاونية يتم تمويلها بقروض من الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان - ونظراً للزيادة المنطوقة في حجم مشروع إسكان أفراد القوات المسلحة في المناطق المختلفة بمحافظة القاهرة وباقى المحافظات بالإضافة إلى مشروعات القوات المسلحة المشار إليها بالبند ١ فقد تعذر على وزارة الكهرباء والهيئات التابعة لها إمداد هذه المشروعات بمجموعة بالطاقة الكهربائية اللازمة لها .

وبالتنسيق مع السيد / وزير الكهرباء طلب سيادته تخصيص الأراض اللازمة لإنشاء محطات محولات عليها لتغذية مشروعات القوات المسلحة وتمت الدراسة المشتركة مع ممثلى وزارة الكهرباء والهيئات التابعة لها لتحديد الأماكن المطلوبة لهذه المحطات والموضحة

باللون الأخضر على الخرائط المساحية المرفقة ومساحة كل منها ٧٠×٥٠ م^٢ وتقع جميعها داخل الأراضى المملوكة للقوات المسلحة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ، فى محافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية .

لذلك فقد أعد مشروع القرار الجمهورى المرافق متضمنا النص على تخصيص قطع الأراضى المملوكة للدولة ملكية خاصة الكائنة بمحافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية ومددها خمس قطع ومساحة كل قطعة فى حدود (٧٠×٥٠ مترا مربعا) والمبين حدود كل قطعة ومعالمها بالرسومات الخمسة المرفقة المؤشر عليها باللون الأخضر وذلك لإقامة محطات محولات كهرباء وخطوط تغذية عليها لصالح مشروعات القوات المسلحة .

ويتشرف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربى بعرض مشروع القرار الجمهورى المرافق على السيد/ رئيس الجمهورية للتفضل - لدى الموافقة - بإصداره ما

مشير / محمد عبدالحليم أبوغزالة

نائب رئيس مجلس الوزراء

ووزير الدفاع والإنتاج الحربى